



القوات الروسية تقصف المناطق المدنية الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش مقتل 99 مدنياً خلال 24 ساعة في دير الزور

أولاً: المقدمة:

تقع كل من بلدة خشام وقرية الطابية جزيرة في الريف الشرقي لمدينة دير الزور وعلى الضفة اليمنى لنهر الفرات وتخضعان لسيطرة تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية).

موقع قرية الطابية



موقع بلدة خشام



محتويات التقرير:

أولاً: المقدمة.

ثانياً: تفاصيل الحوادث.

ثالثاً: المرفقات والملحقات.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

شكر وعزاء.



في هذا التقرير نقوم بتوثيق ارتكاب طائرات حربية يُزعم أنها روسية مجزرة في قرية الطابية جزيرة يوم الجمعة 22/ كانون الثاني/ 2016، ومجزرة في بلدة خشام يوم السبت 23/ كانون الثاني/ 2016، وعلى الرغم من قلة الضربات الروسية التي سجلناها، والتي تستهدف مناطق تخضع لسيطرة تنظيم داعش مقارنة مع الهجمات على مناطق سيطرة المعارضة، فإن العديد من الهجمات استهدفت مناطق مدنية ومراكز حيوية مدنية في مناطق سيطرة تنظيم داعش.

لقد قمنا بالتواصل مع عدد من أهالي الضحايا والناشطين المحليين وأجرينا عدة مقابلات، سنعرض اثنتين منها، وقد أخبرنا الشهود بالهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم باستخدام المعلومات التي يقدمونها في هذا التقرير، ونحتفظ بأسمائهم الحقيقية وعناوين الاتصال، وبكل تأكيد فإن المناطق الخاضعة لسيطرة داعش تواجهنا تحديات وصعوبات إضافية من ندرة الاتصالات والإنترنت، وهجرة النشطاء المحليين وخوف الأهالي من الإدلاء بأي معلومات.

أثبت كل ذلك أن المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية ولا يوجد فيها أي مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لتنظيم داعش خلال الهجوم أو حتى قبله.

ماورد في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى الذي تمكنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاكات التي حصلت، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

السلطات الروسية تُنكر جميع هذه الاتهامات، وتُعلن أجرتها الإعلامية أن جميع أهدافها هي أهداف عسكرية تابعة لسيطرة تنظيم داعش.

ثانياً: تفاصيل الحوادث :

ألف: مجزرة قرية الطابية جزيرة، الجمعة 22/ كانون الثاني/ 2016:

قصف طيران حربي يُزعم أنه روسي أربعة صواريخ على حي سكني وسط قرية الطابية جزيرة الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش؛ ما أدى إلى مقتل 38 شخصاً، بينهم 16 طفلاً، و7 سيدات، ودمار ما لا يقل عن 10 منازل بشكل كامل. السيد أحمد طالب جامعي من قرية الطابية جزيرة أفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بروايته:

«قراءة الساعة 11:00 صباحاً شاهدت الطائرة الروسية تحلق في سماء القرية، كان لونها فضي لامع وكانت تحلق على ارتفاع شاهق، تلا ذلك 4 انفجارات متتالية عنيفة جداً، اهتز منزلي من شدتها وتحطم زجاج أحد النوافذ.

صعدت إلى سطح المنزل وشاهدت أعمدة الدخان تتصاعد من وسط القرية كان ذلك على بعد 6 كم تقريباً، توجهت إلى مكان القصف، حجم الدمار كان مهولاً، ما يزيد عن 13 منزلاً سوّيت بالأرض وتحتها عشرات الجثث، بقينا حتى المساء ونحن نحاول انتشارل جثث الضحايا، معظمهم من الأطفال والنساء. لا وجود لتنظيم داعش في المنطقة المستهدفة ولا يوجد أي مقرات عسكرية بالقرب من الحي السكني المستهدف، فنحن ومنازلنا وقرانا هدف للضربات الروسية، إنهم يريدون قتلنا وتدمير حياتنا فقط».

أسماء الضحايا



أسماء الضحايا



باء: مجزرة بلدة خشام، السبت 23/ كانون الثاني/ 2016

قصف طيران حربي يُزعم أنه روسي 4 صواريخ استهدفت تجمعا للمدنيين في الشارع الرئيس لبلدة خشام؛ ما أدى إلى مقتل 61 شخصا، بينهم 11 طفلاً، وسيداتان، وإصابة ما لا يقل عن 42 آخرين، ودمار العديد من المحال التجارية.

الناشط الإعلامي رامي الحكيم زار موقع القصف وأخبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان بروايته:

«سمعت أصوات انفجارات عنيفة قادمة من بلدة خشام، كنت أبعد عنها قرابة 7 كم، واستطعت أن ألمح الطائرة الروسية في سماء البلدة كانت تحلق على ارتفاع عالٍ جداً مقارنة بطائرات النظام التي اعتدنا على رؤيتها. توجهت إلى موقع القصف وشاهدت الدمار الكبير الذي خلفه القصف، كانت المحال التجارية مدمرة بالكامل بما فيها محل لبيع المحروقات، شاهدت سيارات محترقة ومنازل متضررة، في الشارع العام خلف القصف حفرة عميقة وكبيرة يتجاوز عمقها المترين. بدأت ملامح المجزرة تتكشف عند رفع الأنقاض، ما يزيد عن 100 شخص بين شهيد وجريح، ما لا يقل عن 15 سيارة بدأت بنقل المصابين والضحايا. جميع الضحايا من المدنيين ومعظمهم من الأطفال والنساء، لا مقرات لتنظيم داعش في المنطقة وأقرب تجمع لعناصر التنظيم يقع على بعد 5 كم، لكننا كمدينين معارضين للنظام السوري نشكل الهدف الأكبر للطائرات الروسية».

رابعاً: الاستنتاجات القانونية والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام الروسي بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139 وقرار مجلس الأمن 2254 القاضيان بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي، ما يشكل جرائم حرب.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الروسية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
3. إن الهجمات الواردة في التقرير، التي قام بها النظام الروسي تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.



التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد مرور قرابة عام على القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنوتهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام الروسي والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، باعتبارها نفذت من قبل قوات نعتقد أنها روسية.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لا بد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومازال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

